بنخ الاحتراف.. من يدفع الثمن

في زمن تحولت فيه كرة القدم من مجرد لعبة إلى سلعة..وفي حقبة نجحت فيها الأندية الأوروبية في ملء خزائنهـا بإيرادات ضخمة من الرعاية والإعلانات وبيع اللاعبين وحقوق البث..نجد أن تجاربنا مع الاحتراف تختلف تماماً..كرة القدم لدينا صرف بلا إيرادات، لدرجة أن أنديتنا أسرفت كثيراً في تعاملها مع المنظومة الاحترافية حتى قدّرت خسائرها بالمليارات، فمن يدفع الثمن؟

احتـلال دورينا صدارة التصنيف الآسـيوي للمـرة الثالثة يجب أن لا يكون كما الشـجرة التي تحجب بظلها واقعاً نعيشه يمتلئ بالمفارقات المفزعة رقمياً، حتى تحولت مصروفاته إلى بذخ كبير في بعض الأندية دون حساب ولا رقيب، حيث تشير الدلائل إلى أن تكلفة 10 سنوات احتراف تصل إلى مايقارب الـ 12 مليار درهم كحد أدنى، ويمكن أن تفوق هذا المبلغ بكثير إذا وضعنا في الاعتبار التكلفة غير المباشـرة التي تدعم بها الدولة الأندية وما يصرف على اللاعبين خارج إطار العقود الرسمية أو تلك التي تسمى بالملاحق.

■ دبي-عدنان الغربي

12 مليارا هدر 10 سـ

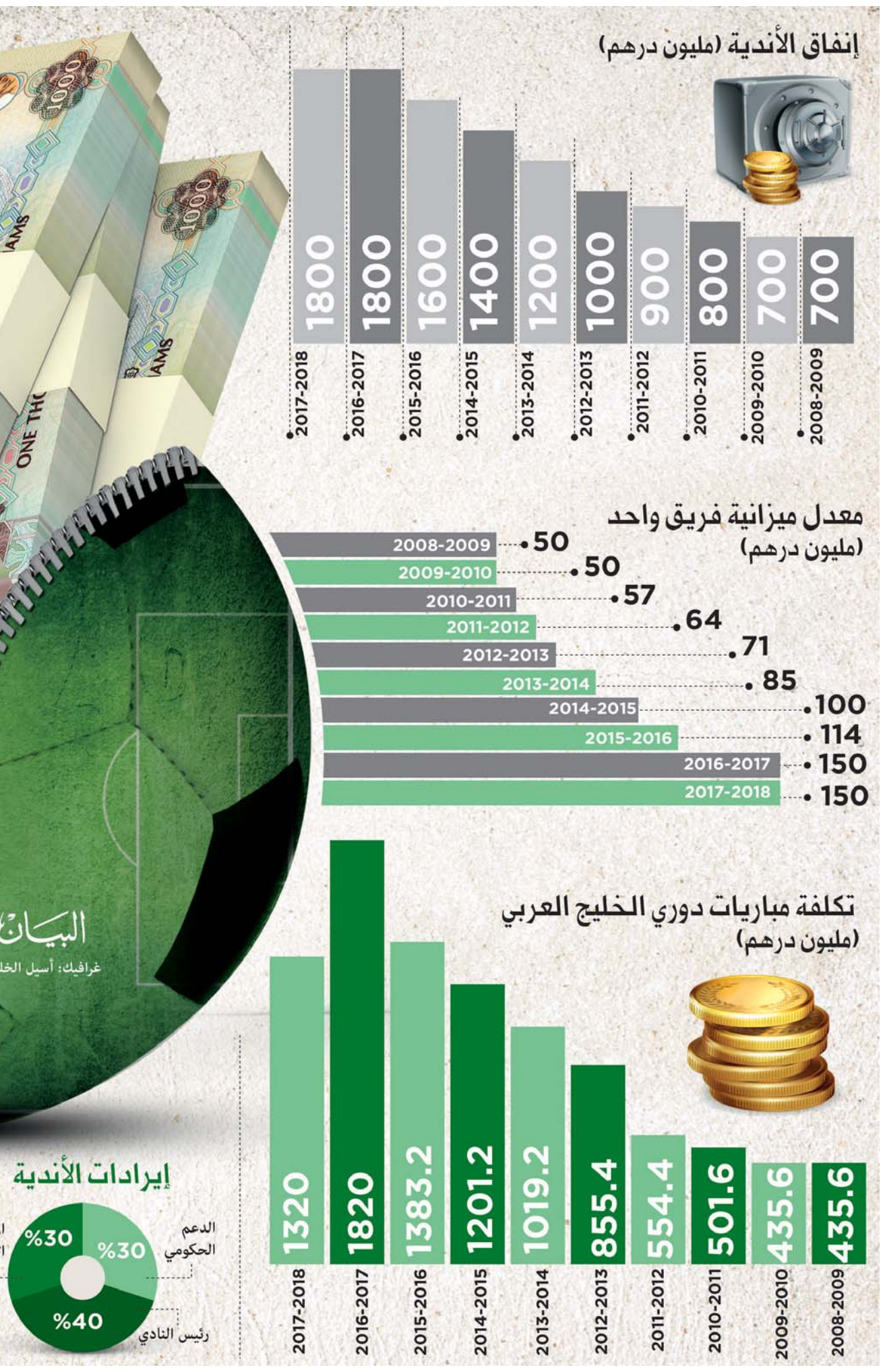

80%
من ميزانية الأندية لرواتب اللاعبين والمدربين

15%
حجم الإيرادات من مجموع الإنفاق

4
مليارات نفقات الأجانب والبطاقة الحمراء بمليون درهم

10
مليارات تكلفة مباريات دوري الخليج العربي زمن الاحتراف

50
ألف درهم راتب يومي للاعب واحد

■ دبي- البيان الرياضي

تعيش كرة الإمارات موسمها العاشر في زمن الاحتراف، لكن النتائج المرجوة دون التطلعات في ظل الفجوة بين الإنفاق والإيرادات التي زادت وازدادت عمقاً وخلّفت وراءها عللاً كثيرة تحتاج إلى علاج، حتى لا تتفاقم الخسائر التي ستفوق بنهاية الموسم الحالي أكثر من 12 مليار درهم، لا سيما بعد أن غرقت الأندية في الديون، ودخلت دوامة الاقتراض من البنوك، وواصلت أسهم التكلفة صعودها نحو أرقام قياسية، لتحتل الإمارات المركز الثاني آسيوياً في حجم الإنفاق خلف الصين متقدمة على السعودية ودول خليجية وعربية أخرى.

تحوّل الاحتراف من حل لتطوير اللعبة إلى ورم أدخلها غرفة الإنعاش، وأصاب أنديتها بالإفلاس حتى أصبحت مهددة بالانهيار في حال استمر الوضع على ما هو عليه.

اتحاد الكرة الذي ورث منظومة تعتمد على الصرف دون الإيرادات، أدرك متأخراً مدى خطورة الإنفاق الخيالي، وهو كغيره من الاتحادات السابقة يسعى للبحث عن حل، غير أن حلوله حتى الآن لم تدخل حيز الواقعية على الأرض.

«البيان الرياضي» فتح هذا الملف ليس فقط للنقد وإنما للبحث عن حل لهذه المعضلة التي ستشعر بها الأندية عند رفع الدعم عنها.

تضخم

يبدو من الوهلة الأولى أن تضخم الصرف نتيجة طبيعية بسبب ارتفاع رواتب اللاعبين والمدربين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الأندية تخصص 80٪ من ميزانيتها للرواتب مقابل 20٪ للمصاريف الأخرى، في المقابل تخصص الأندية الإسبانية التي تضم كبار نجوم الساحرة المستديرة في العالم 70٪ فقط للرواتب، وبالرغم من تضخم الإنفاق إلا أن أنديتنا لا تستطيع تحقيق إيرادات تفوق 15٪ من حجم مصروفاتها.

ويستحوذ الفريق الأول وفريق الرديف على 90٪ من حجم ميزانية كرة القدم مقابل 10٪ على المراحل السنية، وهو ما يفسر عدم الاهتمام الكافي بقطاع الناشئين، الأمر الذي يؤدي فيما بعد إلى ارتفاع حجم الإنفاق على الفريق الأول بسبب كثرة التعاقدات من خارج أكاديمية الأندية.

أسباب

للبحث عن أسباب دخول دورينا إلى المنطقة الحمراء على مستوى الإنفاق، قمنا باللقاء التالي مع إبراهيم الفردان الذي يعد أحد أبرز الخبراء الماليين والإداريين المخضرمين في كرة القدم، وبعدما صدم الشارع الرياضي في حوار سابق مع «البيان الرياضي» حول تكلفة المباراة الواحدة التي لا تقل عن 7 ملايين درهم، أفحمنا هذه المرة بأرقام جديدة مفزعة تجعلنا نتساءل: من يدفع الثمن لهذا البذخ الكروي؟!

تطبيق

في البداية، أرجع الفردان تضخم الإنفاق في دوري الخليج العربي إلى التطبيق غير السليم لمنظومة الاحتراف، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع بلا قيود في سقف رواتب اللاعبين والمدربين، مؤكداً أن ما تمّ صرفه في 10 سنوات هواية تضاعف بين أربع وخمس مرات في 10 سنوات احتراف، ليصل حجم الإنفاق منذ 2008 إلى أكثر من 12 ملياراً حصل منها اللاعبون الأجانب على 4 مليارات.

ميزانية

وكشف الفردان أن ميزانية كرة القدم بالأندية في الموسم الأول للاحتراف بلغت حوالي 700 مليون درهم بمعدل موازنة 50 مليون درهم لكل ناد، ما يجعل معدل تكلفة المباراة الواحدة تبلغ 3,3 ملايين درهم، لتصل بذلك تكلفة مباريات دوري الخليج العربي للموسم نفسه 435,6 مليون درهم، مشيراً إلى أن ميزانية الأندية شهدت ارتفاعاً حاداً في موسم 2013-2014 ليصل حجم الإنفاق إلى 1,2 مليار درهم، فيما وصل معدل موازنة النادي الواحد إلى 85 مليون درهم وتكلفة المباراة الواحدة إلى 5,6 ملايين درهم، لتتجاوز ميزانية كرة القدم بالأندية حاجز 1,6 مليار درهم في موسم 2015-2016، ثم قفزت إلى 1,8 مليار درهم في الموسم الماضي بمعدل موازنة 150 مليون درهم لكل فريق، ما جعل تكلفة المباراة تصل إلى 10 ملايين درهم، وبالتالي بلوغ تكلفة مباريات الدوري الخليج العربي المقدر عددها بـ182 مباراة على مدار الموسم إلى 1,8 مليار درهم.

سقف الرواتب

وأوضح الفردان أن أرقامه التقديرية تشير إلى أن مباريات دوري الخليج العربي وحدها دون اعتبار مسابقتي كأس صاحب السمو رئيس الدولة وكأس الخليج العربي من 2008 إلى نهاية الموسم الحالي ستصل تكلفتها إلى ما يقارب 10 مليارات درهم.

وأشار الفردان إلى أن هناك تكلفة إضافية تتحملها الأندية بسبب الإيقافات، حيث تصل تكلفة البطاقة الحمراء الواحدة لبعض اللاعبين الأجانب إلى مليون درهم، كما تكبد الإصابات مبالغ كبيرة للأندية، مشيراً إلى أن معدل تكلفة اللاعب الأجنبي الواحد تساوي 10 مليون درهم وأن بعض اللاعبين وصلت تكلفة الواحد منهم 50 و70 مليون درهم، موضحا أن إنفاق الأندية لا يقتصر على اللاعبين الأجانب، بل هناك رواتب لاعبين مواطنين بلغت أرقاماً قياسية، حيث يصل الراتب اليومي للبعض منهم إلى 30 و50 ألف درهم، وقال: إذا استمر حجم الإنفاق بهذا الحجم سيدمر الاحتراف الأندية، لذلك أنادي بصوت عال أنه يجب تجرع الدواء المرّ اليوم قبل أن تتأزم الوضعية أكثر فأكثر.

في قلب الأزمة

أوضح إبراهيم الفردان، أن انطلاق تطبيق الاحتراف، تزامن مع الأزمة المالية العالمية، التي أثرت في اقتصاد كل الدول، ما أدى إلى خسارة العديد من الوظائف وتقليل الرواتب، بينما ظل عالم كرة القدم في الإمارات فوق السحاب، وكأنه بعيد عن الأزمة، وهذا الأمر غير مقبول، لأن كرة القدم المحترفة جزء من المنظومة الاقتصادية، والأموال التي صرفتها الأندية خلال الأزمة، كانت كبيرة، دون رقابة ودون تحقيق أي إيراد إضافي، وتسبب الصرف الزائد على كرة القدم، في إهمال الألعاب الأخرى.

■ تطور إنفاق الأندية

الموسم	التكلفة في الموسم (مليون درهم)	معدل ميزانية الفريق (مليون درهم)	تكلفة المباراة (ميزانية فريقين مقسومة على 30 مباراة)	تكلفة مباريات الدوري (مليون درهم)
2009_2008	700	50	3.3	435.6
2010_2009	700	50	3.3	435.6
2011_2010	800	57	3.8	501.6
2012_2011	900	64	4.2	554.4
2013_2012	1000	71	4.7	855.4
2014_2013	1200	85	5.6	1019.2
2015_2014	1400	100	6.6	1201.2
2016_2015	1600	114	7.6	1383.2
2017_2016	1800	150	10	1820
2018_2017	1800	150	10	1320
المجموع	11900	–	–	9526.2

ضرار بالهول: مزايدات الأندية صنعت الأزمة

أكد ضرار بالهول الفلاسي مدير عام برنامج وطني الإمارات أنه بالرغم من بلوغ الاحتراف عامه العاشر في دورينا إلا أن كرة الإمارات تعيش حالة انتكاسة وتسير عكس التيار، متسائلا عن المبالغ الخيالية التي يتسلمها اللاعبون في دورينا والحال أنهم غير قادرين على اللعب في أضعف دوري أوروبي.

وأوضح بالهول أن ارتفاع سقف الرواتب كان بسبب مزايدات الأندية والتنافس غير الشريف على اللاعبين، بالإضافة إلى غياب الحوكمة والرقابة المالية، وقال: كل طرف يحمل المسؤولية إلى الطرف الآخر، ولا يوجد جدية في التعامل مع ملف الاحتراف الذي ظل حبراً على ورق وقائماً على أسس غير سليمة، الأندية قامت بتوريط نفسها بسبب مغالاتها ومنافستها غير الشريفة لبعضها البعض لعقد الصفقات، وهي تدفع الثمن حالياً.

وأضاف: في أوروبا تتقيد الأندية بميزانيتها ولا تعقد صفقات خارج قدرتها المالية لأنها مراقبة بشكل دقيق وهناك قوانين صارمة تحكمها.

وقال: تمنيت أن أتحدث بعد الـ10 سنوات من تطبيق الاحتراف عن كرة قدم حقيقية لكن نتائجنا مخيبة للآمال وعدد الأندية

■ ضرار بالهول

في تراجع، وأعتقد أن القادم أسوأ بسبب عدم فهمنا للاحتراف الصحيح، ولا نملك ثقافة الاحتراف، فهو بالنسبة لنا بيزات فقط. وأضاف: الاحتراف لم يحقق أهدافه و علينا أن لا ننكر الحالة السيئة التي تمر بها كرتنا وعدم دفن رؤوسنا في الرمال مثل النعامة، وأن نعترف أن هذا وضعنا، وهذا مستوانا.

وأوضح بالهول أن الحكم على نجاح أي تجربة أو فشلها يتم من خلال نتائجها، وبما أن النتائج صفر ونجومنا من ورق فإننا كنا نعيش في احتراف وهمي، وقال: الاحتراف عقلية والتزام وإدارة كرة القدم بمعايير ولوائح متطورة وليس تدخين شيشة، وطالما نرفض الاعتراف بفشلنا في تأقلمنا مع هذه التجربة لن يستقيم عودنا.

وصرح بالهول أن خلل كرة القدم في الإمارات يكمن في الاتحاد نفسه الذي يدير في المنظومة بعقلية هواة وبالرغم من مرور 10 سنوات إلا انه لم يجد الحلول الفعالة لتطوير اللعبة والتحكم في الإنفاق الخيالي، مشيرا إلى ضرورة غرس ثقافة الاحتراف لدى اللاعبين الناشئين والشباب قبل الوصول إلى الفريق الأول، وتحدثت في هذا السياق عن فيديو انتشر في الفترة الأخيرة على مواقع التواصل الاجتماعي يتحدث فيه لاعبون صغارعن خسارتهم الثقيلة في دوري الناشئين بسبب تناولهم وجبة مندي قبل المباراة، مشدداً على ضرورة دعم التكوين الرياضي ببرنامج التوعية حتى يصل اللاعب إلى الفريق الأول وهو جاهز لتقبل العقلية الاحترافية.

وصرح بالهول أن من بين أسباب الإنفاق الزائد في الأندية، التعاقدات الفاشلة للأجانب الذين يتم اختيارهم أغلبيتهم عن طريق الفيديو، وهي طريقة غير ناجعة تكلف الأندية خسائر فنية ومادية، وقال: مسار التصحيح يبدأ بالاعتراف بهذه التكلفة العالية حتى نحاسب أنفسنا.

ـــــنوات احتراف

البحث عن مكاسب

وصرح الفـردان أن الإنفاق المبالغ فيه بسبب اندفاع إدارات الأندية إلى تحقيق المكاسـب على حسـاب المنافسـين، دون النظر إلـى التأثير المالي، وهو ما دفع اتحـاد الكرة السـابق إلى البحث عن الحلـول لتقليل هـذا الصرف، من خلال تحديد سـقف الرواتـب، وإقرار غرامـة للمخالفين، لكـن القانون ظل حبـراً علـى ورق، ولـم يتـم تفعيلـه بالشـكل المطلـوب، ما فسـح المجال أمام الأندية للاستمرار في الصرف دون ضوابـط، مؤكداً أن العبرة ليسـت في إقـرار القانون، بل فـي تطبيقه، وقال: لو تم تطبيق سـقف الرواتب منذ إقرار القانون، لنجحنا في الحفاظ على نصف الأموال على الأقل، التي صرفناها خلال الثلاث أو الأربع سنوات الأخيرة.

وأضـاف: القانون الجديـد لتحديد سـقف الرواتب، هو الدواء المر الذي يجـب علينـا أن نتجرعـه، ودونه لن ينصلح حال كرتنا.

تخبط

أكـد إبراهيـم الفردان أن عـدم تطور اللوائـح والقوانين ومواكبتها لمنظومة الاحتراف أدى إلى تخبط إداري وفني.

وقـال: كان يتوجـب بـدء الاحتـراف بتأهيل الأندية وصياغة تشـريع موحد لـكل العقـود، كل نـاد يقـوم بوضع شـروطه الخاصـة في العقـد، وأغلب البنود تخدم مصلحة اللاعب، وكان من المفترض أن يتم تحديد سقف الرواتب مـن الموسـم الأول للاحتراف حتى لا ندخـل في نفق مظلم بسـبب مغالاة اللاعبيـن ووكلائهـم، وكان يتوجـب تحديد العدد الأقصـى من التعاقدات لكل ناد لوضع حـدّ لتكديس اللاعبين بفرق معينة على حساب أخرى، وذلك بهـدف إيجاد فائض مـن الخيارات ما يؤدي إلـى التحكم في الرواتب وينقذ الأندية من الابتزاز.

وأوضـح الفردان أن غيـاب القوانين الواضحـة دفـع الأنديـة واللاعبين إلى توقيع ملاحق عقود تتضمن أحياناً مبالغ ضخمـة تفوق بكثير ما تم تضمينه ضمن العقد الأصلي، مشدداً على ضرورة توقيع إقرار من اللاعب مضمونه أن قيمة العقد الموقع بينه وبين النادي هو الأساس وأن أي وثيقة (ملحق) يسـتظهر بها فيما بعد تعتبر لاغية، وهذه الخطوة من شأنها أن تقلل الارتفاع التصاعدي للرواتب.

فسخ العقود

وأكد الفـردان أن هنـاك مبالغ كبيرة دفعتها الأندية بسـبب فسـخ العقود أو تسديد رواتب لاعبين مرتبطين مع الفريـق لكنهم خارج القائمـة. وقال: نجـاح اللاعب الأجنبـي غير مضمون، وفي حـال فشـله القانـون لا يحمي النادي الذي لا يستطيع فسخ عقده أو إعارته دون موافقته، فيضطر لتسـديد رواتبهـم، أغلبيـة اللاعبيـن الأجانب يرفضون مغـادرة الدولة نظراً لرفاهية الحيـاة التـي يجدونهـا هنـا، وبذلك يتحمـل النـادي رواتبهم حتـى نهاية عقودهم.

إبراهيم الفردان: الإنفاق تضاعف بين 4 و5 مرات

«استدعاء المنتخب».. ورقة ابتزاز

■ الانضمام للمنتخب يرفع القيمة السوقية للاعبين | البيان

كشـف إبراهيم الفردان أن الاسـتدعاء للمنتخب أصبـح ورقة ابتزاز، بمـا أن كل لاعـب يتم اسـتدعاؤه يحاول الاسـتفادة مادياً من خلال الدخول في مزايـدات مع إدارة فريقه من أجل زيادة راتبه، وتحولت الدعوة لارتداء قميص المنتخب إلى وسـيلة ضغط من طرف الوكلاء الذيـن يضعون الأندية في مواقف صعبة إما الخضوع للابتزاز أو عدم تجديد عقد اللاعب، وهو ما يفسّر ارتفاع رواتب كل لاعبي المنتخب بلا استثناء.

وأكـد الفردان أنـه لا يمكن الحديـث عن احتراف والحـال أن 90٪ من اللاعبين يشـغلون وظائف أخرى، وهو أمـر يتناقض مع المعايير الحقيقيـة للاحتـراف التي تفرض تفرغـاً كاملاً لممارسـة كرة القدم باعتبارها عملاً وليسـت هواية، وهذا جانب آخر من جوانب التطبيق الخاطئ للاحتراف الذي سـبب فوضى في كرة الإمارات أدت بدورها إلـى اسـتقالة مجالس إدارات أو إقالتهم ثم إلـى دمج أندية واقتراب عـدد منهـا من الإفلاس، وقـال: الفوضى أخذت أشـكالاً مختلفة في دورينـا بدءاً من سـقف الرواتب غير المحدود، وغيـاب التنظيم في قطاع الوكلاء لعدم قدرة الاتحاد على ذلك إلى غاية اليوم، ما أدى إلى عدم وضوح العلاقة بين اللاعب ووكيله.

وأضاف: من مظاهر الفوضى أيضا التنافس غير الشريف على اللاعبين بيـن الأندية، ما أدى إلى ارتفاع سـقف الرواتـب وتكديس اللاعبين حتـى إن بعض هـذه الأندية أصبحت تملـك صفاً ثانياً وصفـاً ثالثاً، تقدم لهم رواتب كبيرة دون أن يتم إشـراكهم في المباريات، نعم إلى هذه الدرجة وصل هدر الأموال. وقال: الاحتراف أخذ الأندية بشـكل مباغـت، ومجالس الإدارات كانت تجهل العواقب المترتبة عن تحويل النادي إلى شركة، في وقت لم نكن نملك فيه الأموال الكافية لاقتحام هـذه التجربة، ما دفع بعـض الأندية إلى بيع لاعبيها أو الاقتراض من البنوك، وهو ما أدى إلى تراكم الديون عليها. دبي- البيان الرياضي

خلل في العلاقة التعاقدية

صـرح إبراهيم الفردان أنه من ضمن الأسـباب التي أدت إلى تضخم الإنفـاق في كرة القدم، وجود خلل في العلاقة التعاقدية بين اللاعب والنـادي، يتمثل في جميـع حقوقه، في المقابل لا يسـتطيع النادي توقيف رابته أو القيام بخصم إلا بسـند قانوني، مشيراً إلى أن حقوق النـادي في ما يتعلق بـأداء اللاعب غير موجودة في العقد، وبالتالي، لا يمكـن للنادي إنهاء العلاقة بسـبب تراجـع الأداء، وهي من أهم المشـكلات التـي تواجهها كرة القـدم في الإمارات، عكـس الأندية الأوروبية التي لا تعاني من هذه الناحية، لشـعور اللاعب بالمسؤولية تجاه ناديـه، وإدراكه بضرورة تقديم الأداء المطلوب، الذي بدونه لن يستطيع إيجاد عروض في فرق أخرى.

وأضـاف: لقـد بـدأ تطبيق الاحتراف فـي 2008 بطلب مـن الاتحاد الآسـيوي، بهدف تطوير الكرة في القـارة، وتحقيق المعايير الدولية، ولكـن العديد من مجالـس إدارات الأندية، لم تكـن مدركة المعنى الحقيقـي للاحتـراف، والانتقـال بكرة القـدم من زمـن الهواية إلى الاحتراف.

وتابع قائلاً: الاحتراف يقتضي تحويل النادي إلى شـركة تجارية، حتى يسـتطيع التعاقد مع اللاعبين، ويتضمـن العقد حقوق وواجبات كل طـرف، أي قصور في الحصول على هذه الحقـوق، يؤدي إلى تقاض لـدى الاتحاد المحلي، وإذا اقتضى الأمر إلى الاتحاد الدولي، وبالتالي، كان لزامـاً تحويـل الأندية إلى شـركات، باعتبار أن النـادي الهاوي لا يستطيع الدخول في هذه الطرق القانونية. دبي - البيان الرياضي

50

شـدد الفردان على ضرورة مراجعة نظام المكافآت في الأندية، مؤكداً أنـه من غيـر المقبول تخصيـص مكافآت عالية، والحـال أن اللاعبين محترفين يتقاضون رواتب شـهرية، مشـيراً إلـى أن كل أندية الدوري يمنحـون مكافآت للاعبيهـم تتراوح بين 10 و30 ألـف درهم، وتصل أحيانـاً إلـى 50 ألف درهم، وهناك أندية ترصـد مكافآت فوز للفريق تصـل إلى مليـون أو مليوني درهـم في مسـابقة كأس رئيس الدولة في الأدوار المتقدّمة. وكشـف الفردان أن هنـاك مبالغ كبيرة صرفتها الأندية في تعويض العقود الملغاة، لأن القانون لا يحميها، ولم تستطع إنهـاء خدمات اللاعـب أو إعارته لأندية أخرى، بحكم أن العقد يفرض موافقته أولاً.

أحمد الشريف: إلغاء الرابطة قرار غير سليم

■ دورينا يحتاج إلى ترشيد الإنفاق | البيان

أكـد د. أحمـد الشـريف رئيـس جمعيـة الرياضييـن أن إلغاء رابطة دوري المحترفين لم يكن قراراً سليماً باعتبار أن وجودها كان ضرورياً للتغلب على التحديات كونها جهة متخصصـة وأنه لا يمكن تسـيير الاحتراف من خلال لجنة. وقال: كان من المفترض أن تأخذ رابطة المحترفين وقتها لأن المشـروع كان يشـكل تغييـراً كبيراً على كـرة القدم ورياضـة الإمارات بشـكل عـامّ، وكان على الاتحـاد صياغة اسـتراتيجية ثابتة يشـرف عليها مختصون وليست مجرد اجتهاد.

واعتـرف د. أحمـد الشـريف أن التطبيق الخاطئ للمنظومـة أدى إلى ظهور جوانب سلبية منها عدم دخول الأندية في المنطقة الحمراء على صعيد الإنفاق، مشيراً إلى أنه رغـم كل هـذه السـلبيات إلا أن الاحتراف له الفضل في تطويـر كرة القدم وكان قدراً محتوماً لتطوير اللعبة، متسائلاً: لماذا تدخل الاتحـاد بعـد 9 سـنوات لفـرض الحوكمة وقانون سقف الرواتب؟

وصرح د. أحمد الشريف أن تطبيق الاحتراف بدأ على مرحلتين مدة كل واحدة 5 سنوات. وقال: كانت نظرتنا للاحتراف في البداية أنه توجه يواكب العصر ويطور كرة القدم، وكان قراراً صائباً، الاحتراف بدأ في الإمارات بفترة مـا قبل الاحتراف في منتصف التسـعينيات وهـي مرحلة يمكن أن نسـميها «الاحتراف المسـتتر»، تـم خلالها تفريـغ اللاعبين من وظائفهـم أو تسـجيلهم فـي مؤسسـات للحصول على رواتب، وعندما طرح مشـروع الاحتراف في 2007 تم صياغة اللوائح وشيئاً فشـيئاً بدأت تتحقق طفرة نوعية، وشاهدنا تحسـناً في مسـتوى اللاعبيـن المحترفين وبـرز عدد من المدربين المواطنين. وأضاف: شهدت المرحلة الثانية نسقاً بطيئاً في عملية التطويـر، فـي المقابـل يتم تغييـر مجالس إدارات الأندية بسرعة أكثر، والاتحاد لم يطور النظم واللوائح الإدارية بالشكل المطلـوب. دبي - البيان الرياضي

■ أحمد الشريف

مليار درهم خسائر فسخ العقود

نسبة تغيير الأجانب بين 50 و100% كل موسم

الشرط الجزائي يكبّد الأندية مبالغ كبيرة

■ دبي - البيان الرياضي

تعتبر ظاهرة فسخ عقود الأجهزة الفنية وتجميد اللاعبين أو إبعادهم عن الفريق خلال فترة سريان عقودهم من الظواهر السلبية التي زادت في حجم مصروفات الأندية وتكبدها مبالغ طائلة لتعويض قيمة الشرط الجزائي.

وتشير بعض المصادر إلى أن مهر فسخ العقود في دوري الخليج العربي لا يقل عن مليار درهم تم صرفه مقابل الشرط الجزائي أو في شكل رواتب ومصاريف مختلفة أخرى مثل تذاكر السفر والإيجارات ومدارس الأبناء، حيث يتكفل النادي بتسديد كل هذه المصاريف طالما أن اللاعب أو المدرب ملتزم بعقد معه حتى تاريخ انتهائه، التزاماً بلوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم واللوائح المحلية التي تفرض على كل نادٍ استغنى عن لاعب لأي سبب كان، ملزم بدفع راتبه حتى نهاية عقده أو يتعرض لعقوبات مادية كبيرة بالإضافة إلى حرمانه من التعاقد لفترتي انتقالات.

صداع

تشكل ظاهرة تغيير اللاعبين الأجانب معاناة حقيقية لكرة الإمارات و تحولت إلى صداع في رأس الأندية، حيث تتراوح نسب تغيير الأجانب في دورينا بين 50 و100٪ بين موسم وآخر، وبالرغم ما تسببه من خسائر مادية كبرى فاقت كل التوقعات فإن أنديتنا لا تتعلم الدروس من التجارب السابقة، وتسقط في الفخاخ نفسها كل موسم، ففي موسم 2014-2015 حقق فريق شباب الأهلي رقماً قياسياً بتسجيله 9 لاعبين أجانب بين فترتي الانتقالات الصيفية والشتوية، هم أسامة السعيدي، البرازيلي غرافيتي ومواطنيه ريبيريو وسياو والتشيلي كارلوس مونوز والفلسطيني لويس خمينيز والروماني ماتي ميرل رادوي والبرتغالي هوغو فيانا، ما يؤكد حجم البذخ الذي تعيشه الأندية في زمن الاحتراف.

■ صفقة أسامة السعيدي كلّفت شباب الأهلي- دبي مبالغ كبيرة | البيان

وما يزيد في تعميق المشكلة غياب ثقافة التسويق والاستثمار في عقود اللاعبين رغم أن أغلب المجمدين أو الذين تم الاستغناء عنهم هم من النجوم الذين كلفوا الأندية عشرات الملايين.

أخطاء

ومن بين أبرز الأخطاء التي ترتكبها أنديتنا في كل موسم، اختيار اللاعبين الأجانب دون استشارة المدرب بل تقوم أحياناً بالتعاقد مع لاعبين قبل المدرب نفسه، حيث تعتبر مسألة اختيار اللاعبين من المهام الصعبة ومن المفترض أن توليها الأندية اهتماما أكبر، خاصة أن نجاح الفريق نهاية كل موسم مرتبط بمدى نجاح صفقات بداية الموسم، وحتى تكون عملية الاختيار ناجحة يجب أن تخضع لمعايير دقيقة، وعدم تجاوز قيمة الصفقات الميزانية المخصصة لها و تكليف لجنة فنية متخصصة بانتقاء اللاعبين ومتابعتهم وضرورة اختيار الأجانب وفقاً للأهداف.

وتقف عدة أسباب وراء تجميد اللاعبين أو فسخ عقودهم، أولها الأسباب الفنية، التي ترتبط بوجهة نظر المدرب وطريقة لعبه أو عدم انسجام اللاعب مع الفريق.

إصابات

وهناك أسباب خارجة عن إرادة النادي وهي الأسباب الصحية، ومن أبرز الحالات التي شهدها دورينا، المونتنيغري ميركو فوزينيتش لاعب الجزيرة الذي خرج من حسابات ناديه منذ نوفمبر 2015 بسبب تعرضه لإصابة على مستوى الرباط الصليبي ورغم عودته بداية الموسم الماضي إلا أن الجهاز الفني للجزيرة قرر الاستغناء عنه، واستمر فوزينيتش في الحصول على كامل مستحقاته المالية منذ تاريخ إصابته حتى نهاية عقده، وواجه شباب الأهلي دبي نفس الموقف مع مهاجمه السابق البرازيلي سياو الذي تعرض إلى إصابة في أكتوبر 2014 وظل مرتبط مع الفريق حتى أغسطس 2016.

استمرار

من المفارقات الغريبة في دورينا أن ظاهرة فسخ العقود والصفقات المضروبة مستمرة من 10 مواسم في الوقت الذي كانت الأندية مطالبة بالتعلّم من أخطائها، بعض الأندية لديها 4 لاعبين أجانب في الملعب ومرتبطة بعقود مع 4 آخرين أو على الأقل لاعب أجنبي واحد تدفع لهم مستحقاتهم المالية، وبعضهم يتدربون مع الفريق الأول وأخرون مع فريق تحت 21 عاما. قد تجد الاندية نفسها مضطرة إلى استبدال لاعبين في بعض الحالات الاستثنائية مثل الإصابة، ولكن الاستغناء عن خدمات اللاعبين وخاصة الأجانب منهم يتم حاليا لأسباب فنية.

فهد عبد الرحمن: احترافنا وهمٌ و95% من الأندية مديونة

■ دبي - البيان الرياضي

إنفاق لاعب 100 ألف درهم في اليوم يترجم حجم البذخ

أكد فهد عبد الرحمن لاعب الوصل والمنتخب سابقاً، أن تجربة الاحتراف خلال الـ10 سنوات وهمٌ و«ضحك على الذقون»، وأنه لم يتوقع أن تصل الأمور إلى هذه الدرجة من تراجع المستوى وارتفاع الصرف، ما يؤكد أن الاحتراف لم يقدم شيئاً لكرة الإمارات رغم أن الحكومة لم تقصّر في دعم هذه التجربة، وقال: مرّت 10 سنوات ولم نشعر بعد بأن هناك تغيراً حقيقياً على مستوى اللعبة باستثناء ارتفاع الرواتب مقابل ضعف الجانب الإداري في الأندية، لا يعقل أن يدير شخص يتسلم 70 ألف درهم أو أقل شخصاً آخر (لاعب) يتسلم مليون درهم أو ضعفها، ولا يملك حتى شهادة إعدادية، علينا أن نتساءل ماذا استفدنا من الاحتراف وماذا حققت الأندية من إيرادات خلال هذه السنوات، وما زالت الحكومة تتكفل بكل شيء في كرة القدم، في المقابل الأندية الأوروبية قادرة على تغطية كلفة لاعب بمئات الملايين من خلال بيع القمصان أو التذاكر فقط، كيف نتحدث عن الاحتراف والملاعب خالية من الجماهير ولا نملك برامج تسويقية واضحة و95٪ من الأندية مديونة.

تعامل

وأضاف: بعد 10 سنوات الأندية غير قادرة على التعامل مع اللاعب، أول طلباته البيت والسيارة، وينتقل إلى ناد آخر ويطلب بيتاً وسيارة أخرى، بل وصل الأمر إلى فرض رأيه على الإدارة والمدرب، وهل يوجد إداري قادر على فرض رأيه على اللاعب؟ أتحدى أي لاعب يطبّق الاحتراف من الصباح حتى المساء على أسس صحيحة، يأتي يتدرب في النادي لمدة ساعتين ثم يقضي الليل في السهر، هل يعقل أن يصرف لاعب محترف 100 ألف درهم في اليوم، ألا يعكس هذا حجم البذخ والهدر الذي يعيشه لاعبونا المحترفون.

وتساءل فهد عبد الرحمن عن الإنجازات في زمن الاحتراف، قائلاً: بعد 10 سنوات كان من المفترض أن نحقق لقباً واحداً في دوري الأبطال وبطولة أمم آسيا، ونصعد إلى نهائيات كأس العالم، لا شيء تحقق حتى الآن.

خالد إسماعيل: نعيش انتكاسة كروية بسبب الهدر

■ دبي - البيان الرياضي

الرواتب العالية دمّرت اللاعبين

صرح خالد إسماعيل نجم منتخبنا الوطني سابقاً أن كرة الإمارات لم تظهر بصورة طيبة بعد 10 سنوات على تطبيق الاحتراف وتعيش انتكاسة بسبب الهدر الزائد، وقال: من المفترض أن يسهم الاحتراف في تطوير كرة القدم لكن حصل العكس ومستوانا في تراجع من عام بعد آخر، للأسف حتى مردود الأندية خلال الـ10 سنوات لم يتطور ولم تحقق أي انجازات تذكر في دوري الأبطال، لذا نحتاج إلى دراسة وتقييم واضح لحصاد سنوات الاحتراف، لا يوجد حتى الآن تنافس حقيقي وطغت مصالح الأندية على مصلحة المنتخب.

واعتبر خالد إسماعيل أن رواتب اللاعبين كارثة كرة الإمارات زمن الاحتراف، وقال: ارتفاع رواتب اللاعبين استنزف موارد الأندية وأضر باللاعبين أنفسهم، ماذا ننتظر من لاعب بلغ العشرين عاماً بقليل يتقاضى الملايين؟ هل سيفكر في تطوير نفسه؟ طبعاً لا، سيكتفي بما هو عليه.

وأكد نجم منتخبنا السابق أن رواتب اللاعبين لا يوازي قيمتهم الفنية ولا حجم عطائهم في الملعب، مشيرا إلى أنه من الصعب إيقاف هذا النزيف لا عن طريق تحديد سقف الرواتب ولا الرقابة المالية طالما أن هناك أموراً من تحت الطاولة، وقال: مبالغ كبيرة تصرف للاعبين ومن الصعب غلق الباب، هناك مبادرة طيبة من حكومة دبي لرفع الدعم الحكومي عن أندية دبي بنهاية 2022، وبذلك ستجد الأندية نفسها أمام حتمية الاعتماد على مواردها الذاتية وسنرى كيف ستتعامل مع الاحتراف.

وصرح خالد إسماعيل أن متعة الكرة رحلت في زمن الاحتراف بسبب التنافس غير الشريف بين الأندية والمزايدات على اللاعبين حتى وصلت أسعارهم إلى أرقام خيالية لا يمكن تصديقها، مؤكداً أن الاحتراف ركز على المسائل المادية فقط بينما أهمل عدة جوانب أخرى، وقال: لا أحد يعرف ما له وما عليه باستثناء اللاعبين الذين يعلمون كم رواتبهم وكم سيتقاضون مع كل فوز، وهذا كارثة وكرتنا في الحضيض.

■ توصيات «البيان الرياضي»

1. رفع الدعم الحكومي واستبداله بالمشاريع الاستثمارية
2. محاسبة مجالس الإدارات على الإنفاق
3. فرض الحوكمة الرشيدة في شركات الكرة
4. دقة اختيار اللاعبين لتجنب إهدار الأموال
5. تشكيل لجنة رقابة مالية أعضاؤها مستقلون عن الأندية
6. تطبيق سقف الرواتب على جميع اللاعبين أجانب ومواطنين